التعليم الجامعي الاهلي واقعه ودوره وسبل النهوض به

أ.م.د. أركان سعيد خطاب /جامعة بغداد /مركز البحوث التربوية النفسية

الملخص

(التعليم الجامعي الاهلي، واقعه ودوره وسبل النهوض به)

هدف البحث الى التعرف على واقع التعليم الجامعي الاهلي ومعرفة دوره وسبل النهوض به، فضلاً عن اقتراح الحلول المناسبة لما يعانيه التعليم الجامعي الاهلي من مشكلات.

يتضمن البحث ثلاث فصول، عرض الباحث في الفصل الحاجة اليه واهدافه وحدوده التي تمثلت في التعليم الجامعي الاهلي في العراق، فضلا عن تحديد المصطلحات التي وردت في عنوان البحث. اما الفصل الثاني فعرض الباحث فيه لمحة تاريخية عن التعليم الجامعي الاهلي في العراق واهم الدراسات السابقة في هذا المجال. اما الفصل الثالث تداول واقع الكليات الاهلية في العراق حيث الرصانة العلمية للكليات والمستوى العلمي للطلبة المقبولين فيها، فضلاً عن ربط النظرية بالتطبيق والتعليم الاهلي بين التخطيط والتسويق ثم عرض الباحث اهم المشكلات التي يعاني منها التعليم الاهلي الجامعي وسبل معالجتها وختم البحث ببعض التوصيات اهمها:

١- اجراء دراسات لقياس كفاءة النشاط التعليمي للكليات الاهلية على مستوى القطر وتحديد مؤشرات الاداء الفعلي لهذه الكليات في المجال التربوي والعلمي.

٢- العمل على تطبيق معايير الجودة العالمية لما لها من اثار ايجابية على الانشطة المختلفة في الكليات الاهلية.

٣- ضرورة منح الكليات الاهلية الاستقلالية في اختيار المفردات والمناهج الدراسية التي تتناسب وخصوصية هذه الكليات وعدم تقيدها في السياقات المعمول بها في الكليات الرسمية المناظرة لها

٤- على الكليات الاهلية متابعة مستجدات سوق العمل الحالية والمتوقعة وتصميم منهاجها ومفرداتها الدراسية في ضوء تلك المستجدات.

الفصل الاول

أهمية البحث والحاجة اليه

إن الجامعات والمعاهد العالية ركيزة اساسية تعتمد عليها الامم لتحقيق آمالها في التقدم والرخاء لما لهذه الجامعات من دور مهم في رفد حلقات التطور والبناء بالقوى العاملة المتخصصة التي تعمل على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتسهم بدور واضح في زيادة المعرفة العلمية والتقنية في المجتمع ولان رأس المال البشري هو اهم واعظم ثروة لانه اساس كل تنمية وتطور. (جريدة الوقائع العراقية، ١٩٧٠، رقم ١٨٩)

التعلم بمراحله المتنوعة يعد عملية استثمارية مجدية. فبقدر ما ينفق على الانظمة التعليمية من اموال بقدر ما يعود عليها من ثروة بشرية متدربة وقادرة على الارتقاء بالبلد نحو التقدم والازدهار.

(حسين، ٢٠١١، ص٣)

تعد الجامعات والكليات الاهلية احد روافد النشاط الخاص التي ينصب نشاطها العلمي والتربوي في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذلك ان الكليات الاهلية هي احدى مؤسسات التعليم العالي التي تقع عليها مسؤولية وواجبات مهمة في مجال اعداد وتخريج الملاكات الوظيفية والعلمية المتخصصة القادرة على قيادة الانشطة الانتاجية المختلفة في المجتمع.ان هذه المسؤولية تفرض عليها ان تكون بمستوى علمي وثقافي وتنظيمي يؤهلها الى ان تتنوع في اهدافها وانشطتها العلمية والتربوية بما يفضي لإيجاد ملاكات متخصصة في مختلف الانشطة الاقتصادية. (طاقة، ٢٠٠٥، ص١٧٤)

إن درجة تطور ونمو فعالية عناصر النظام التربوي والتعليمي هو مرآة عاكسة لجودة التعليم ودرجة مواكبة مخرجاته متطلبات سوق العمل واستجابته للتقدم الحاصل في تكنلوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن قدرته في التصدي للحراك الاقتصادي للشركات الكبرى والصغرى وتقدم المجتمع على صعيد الانتاج والاستهلاك.هذه الحقيقة تتطلب منا ان يكون نظامنا التربوي والتعليمي بكافة عناصره جزءاً مشتقاً من((اقتصاد المعرفة)) بحيث تتكون للطالب من خلاله القدرة على استنباط المعرفة وتوليدها باستخدام التقنيات الجديدة والتفاعل معها.

من هنا لابد ان يتسم النظام التربوي والتعليمي في العراق بعناصره الاساسية بالقدرة على التحول من ((نقل المعرفة)) الى ((استحداث المعرفة)) ومن ثقافة التذكير والايداع الى ثقافة التفكير والابداع. كل هذا يتطلب اتخاذ موقفا استباقياً لاصلاح نظامنا التربوي والتعليمي بحيث يكون هدفه الاول والاخير الارتقاء بنوعية التعليم، ونقطة الشروع الاولى لاصلاح نظامنا التربوي والتعليمي لابد ان تنطلق من ارساء اسس الشراكة الحقيقية ما بين القطاع التربوي الحكومي والقطاع التربوي الاهلي. ليتخذ كل منهما دوره المتميز في تطبيق معايير الجودة الشاملة والارتقاء بنوعية التعليم ليقترب نظامنا من غايات التنمية البشرية المستدامة ليواكب ركب الحضارة والتقدم والتنوع العلمي والفكري. (المهداوي، ٢٠١٠)

واستجابة لهذا الطلب المتزايد على التعليم لجميع مراحله قررت الدولة عام (١٩٨٧) السماح بتأسيس جامعات وكليات اهلية وعلى الرغم من محدودية هذا القرار في حينه الى انه اشرحالة جديدة ومختلفة عن السياقات المتبعة

في العراق، والتي يكون التعليم حصراً في المؤسسات الحكومية. ووفقاً لهذه الفلسفة وهذه الرؤيا يتوجب على التعليم الرسمي ان يدعم التعليم الاهلي ويسانده ويسهل مهمته في جميع المجالات لانه جزءً منه ومكمل لرسالته. (طاقة، ٢٠٠٥، ص١٧٦)

ان الزيادة المستمرة في اعداد خريجي الجامعات (الرسمية والاهلية) وبلوغ الطاقة الاستيعابية لدوائر ومؤسسات الدولة حد التخمة يملي علينا اهتماماً كبيراً بمسألة تأهيل خريجي الكليات الاهلية لمواجهة المنافسة الحادة على التوظيف في سوق العمل والخروج من قوالب المناهج الدراسية النمطية ودراسة الية الارتقاء بها الى فتح اقسام جديدة بمناهج تواكب متطلبات وحاجة سوق العمل.

(الوردي، ٢٠١٤، ص١)

ان السماح بانشاء وفتح الكليات الاهلية اصبح احد الوسائل المساعدة لنشر التعليم العالي وتوسيعه في المجتمع في ضوء استراتيجية التربية والتعليم العالي في توسيع التعليم وتطوره، ان تشجيع هذا النوع من التعليم يستند الى فلسفة تنطلق من مبدأ التكامل بين التعليم الرسمي والتعليم الاهلي حيث يعد التعليم الاهلي احد الروافد المكملة للتعليم الجامعي الحكومي لذا بلغت نسبة الطلبة في الدراسات الاولية للكليات الاهلية عام ٢٠١٣ هي (٢٧%) من مجموع الطلبة الاجمالي فضلاً عن استمرار ازدياد ارتفاع اعداد الطلبة الملتحقين فيها وبمعدل ١٣٥% في المدة من ٢٠٠٩ الى ٢٠١٣ (الربيعي، ٢٠١٤، ص١)

وهذا مؤشر جيد على نمو التعليم العالي الاهلي وازدياد نسب الالتحاق من قبل الطلبة مقارنة بالسنوات السابقة.

*هدف البحث: يهدف البحث الى

١- تعرف واقع التعليم الجامعي الاهلي

٢- دور التعليم الجامعي الاهلي في الواقع العلمي والتربوي

٣- سبل النهوض به عن طريق اقتراح الحلول المناسبة لما يعانيه من مشكلات.

تعريف التعليم الاهلي

((هو كل موئسسة غير حكومية تقوم باي نوع من انواع التعليم الجامعي او العام او الخاص او الفني))

(ناصر، ٢٠١٦، ص٢٤٦٥)

الفصل الثاني

دور الجامعة في تنمية المجتمع

يجمع الباحثون على ان الجامعات لها الدور الكبير في تحقيق الاهداف التنموية للدول لان الجامعات هي ارفع المؤسسات التعليمية التي يناط بها توفير ما يحتاجه المجتمع وعمليات التنمية من متخصصين وخبراء في مختلف مجالات التنمية وهي مصدر البحوث العلمية والتطبيقية التي بدونها يصعب احداث اي تقدم معرفي او اقتصادي او اجتماعي او سياسي حقيقي. فضلاً عن ذلك ان الجامعات هي اكثر قدرة على الاستجابة الى مطالب المجتمع المحيطة به وشعارها دائماً الجامعة في خدمة المجتمع. ان هذه الصلة الوثيقة تفرض على الجامعات أن تحدث دائماً في بنيتها ووظائفها وبرامجها وبحوثها تغييرات تتناسب مع التغيرات التي تحدث بالمجتمع المحيط بها وان تكون على دراية بحياة الناس ومشكلاتهم وحاجاتهم واعمالهم بحيث يصبح الهدف الاول للتعليم الجامعي تطوير المجتمع والنهوض به الى افضل المستويات العلمية والاقتصادية والصحية والثقافية... الخ.

ومن المعروف ان اهمية الجامعة لا يمكن ان تتضائل الا في ظل الامية والجهل وغياب الوعي (لقد سأل ديغو عن حال الجامعة عام ١٩٥٨وهو في طريقه الى حكم فرنسا ولما اجابوه ان الجامعة الوحيدة التي مازالت بخير في فرنسا قال على الفور الان استطيع ان احكم فرنسا) (شرقي، ٢٠٠٨، ص١٧١)

ان وجود الجامعة يقترن بوجود ثلاثة امور مهمة وهي الفكر، التعلم والحضارة. وهذه المفاهيم مترابطة وتكمل بعضها بعضاً، وان للجامعة رسالة واهداف محددة هي التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع هذه الوظائف العامة لا تختلف باختلاف الزمان والمكان. فالجامعة هي مؤسسة اجتماعية وثقافية وتربوية، وبذلك توصف الجامعات بانها مركز اشعاع حضاري وعلمي للانسانية.

(بركات وعوض، ٢٠١٠، ص٧٥)

ان الجامعات الرسمية وغير الرسمية اذ ما ارادت التقدم والتطور بخططها نحو المستقبل لابد لها من التنسيق مع مواقع الصناعة والانتاج والخدمات في مجتمعها وبيئتها المحلية لتوفير مصادر تمويل لهذه الخطط، وكلما نجحت هذه الجامعات في اقامة وتدعيم شبكات تنسيق بينها وبين مواقع الانتاج كلما نجحت في تفعيل برامجها سواء من الناحية الاكاديمية من حيث الانفاق على التجهيزات وتمويل اعداد طلبة الدراسات العليا، او من اجل دعم البحوث وتوفير فرص التدريب للباحثين.

وفي هذا المجال يمكن تحديد عدد من المبررات التي تؤكد على تدعيم الرابط بين التعليم العالي ومواقع الانتاج والاقتصاد العام والخاص في المجتمع المحلي من اجل خدمة مجتمع المعرفة اهمها ان العملية الانتاجية باتت تعتمد على قواعد المعرفة وعلى قواعد التكنلوجيا وانه لا سبيل لذلك الا من خلال مراكز البحوث العملية والتطبيقية التي تتبع مؤسسات التعليم العالي في الجامعات وان سرعة التقدم المعرفي والتقني وتسارع النمو المعرفي جعل مبدأ التعليم المستمر ضرورة لازمة لضمان ارتفاع معدلات الاداء والانتاج وهذا ايضاً تقدمه مؤسسات التعليم العالي سواء الرسمي (الحكومي) او غير الرسمي (الاهلي) واخيراً فان الفجوة بين التطور والتخلف وبين الرفاهية

والفقر وبين التقدم والتأخر هي فجوة معرفية علمية تقنية بالدرجة الاولى، لذلك تسعى المؤسسات الانتاجية والاقتصادية الى استعمال التقنية والتكنلوجيا المعاصرة والتي من المفترض ان تقدمها الجامعات وتوفرها لهذه القطاعات وممكن ان يكون للتعليم العالي الاهلي هذا الاثر كونه اكثر تنافسية ومرونة من التعليم الرسمي.
(بركات وعوض، ٢٠١١، ص٣٠)

التعليم العالي الآهلي لمحة تأريخية

تعود جذور التعليم العالي الاهلي في العراق الى سنة ١٩٦٣، حين تأسست (كلية الجامعة) بمبادرة من نقابة المعلمين، وفي سنة ١٩٦٨ الغي اسم الكلية الجامعة ليحل محله اسم الجامعة المستنصرية وفي سنة ١٩٧٤ صدر القرار المرقم ١٠٢ باعادة تنظيم الجامعات في العراق لتصبح الجامعة الستنصرية مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي الرسمي.

ولم يشهد التعليم الاهلي العالي اهتماماً بالمستوى المطلوب الا في سنة ١٩٨٨ اذ تأسست بعض الكليات الاهلية. وفي سنة ١٩٩٦ صدر قانون الجامعات والكليات الاهلية، المرقم (١٣) وكان عدد الكليات الاهلية انذاك (٩) وهي كلية المنصور الجامعة (بغداد) وكلية التراث الجامعة (بغداد) وكلية الرافدين الجامعة (بغداد) وكلية المعارف الجامعة (الانبار) وكلية الحدباء الجامعة (الموصل) وكلية شط العرب الجامعة (البصرة) وكلية اليرموك الجامعة (ديالى) وكلية المأمون الجامعة (بغداد) وكلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (بغداد)
(العلاف، ٢٠٠٩، ص١)

وبدأ يتنامى هذا العدد من الجامعات والكليات الاهلية لتصبح عدد الكليات الاهلية حسب تقرير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لعام ٢٠١٥ (٤٦) كلية موزعة على مختلف محافظات العراق

بغداد ٢٢ كلية
البصرة ٣ كليات
الانبار ١ كلية
الموصل ٢كلية
كربلاء ٥ كليات
النجف ٥ كليات
كركوك ٢ كلية
بابل ٢ كلية
صلاح الدين ١ كلية
واسط ١ كلية
ذي قار ١ كلية
ديالى ١ كلية

وينظر الى التعليم الجامعي الاهلي بانه رافد حيوي مساند للتعليم الحكومي كونه يسهم اسهاما فعالا في دعم البنى الاقتصادية والعلمية للبلد وتخفيف الانفاق الحكومي على التعليم.

وتقوم فلسفة التعليم الجامعي الاهلي وفق مبدأ اشتراك المواطنين في تحمل مسؤولية نشر العلم وتطويره بعده شريكا للدولة في بناء الفرد والمجتمع والعمل عل تقليل دور الدول واجتذاب الاستثمار الخاص عل ان يبقى تحت اشراف الدول ولأهميته ودوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. (ناصر، ٢٠١٦، ص٤٦٢)

دراسات سابقة :

اطلع الباحث على أغلب الدراسات السابقة التي درست جوانب متنوعة من واقع الكليات الأهلية ورغم قلة هذه الدراسات إلا إنها أفادت الدراسة الحالية في تحليل الكثير من القضايا الخاصة بواقع التعليم العالي الأهلي وسنورد جميع هذه الدراسات والبالغة خمس دراسات وهي كما يلي :

١- دراسة (طاقة ٢٠٠٥) :

(فلسفة التعليم الجامعي الأهلي في العراق المضمون والأبعاد)

هدفت الدراسة إلى :

١- توضيح مضامين وأبعاد هذه التجربة والدوافع الفكرية والايديولوجية وراء قرار فتح التعليم العالي الأهلي.

٢- تحليل العلاقة التكاملية والترابطية ووحدة الهدف بين التعليم الجامعي الرسمي والتعليم الجامعي الأهلي.

٣- توضيح التحديات والمعوقات التي تواجه ارتقاء التعليم الأهلي واقتراح السياسات والسبل اللازمة المعالجتها.

توصلت الدراسة إلى : وضع آليات ومقترحات لمعالجة الإشكاليات التي يعانيها هذا القطاع منها :

١- عقد مؤتمر سنوي تقويمي على مستوى الكليات الأهلية لمناقشة مدى تحقيقها لأهدافها ومناقشة مسيرة الكلية خلال العام.

٢- رفع مستوى مخرجات التعليم الثانوي الملتحق بالكليات حيث أن مخرجات الكليات بشكل عام تعتمد على نوعية الطلبة ومستواهم العلمي الملتحقين بها.

٣- إعطاء حرية واستقلالية للكليات الأهلية في اختيار مفردات المناهج الدراسية والتوسع في مجال الأبنية وزياد حجم رأس المال التشغيلي وتوفير الأجهزة والمختبرات اللازمة.

٤- اقتراح فتح واستحداث وحدات متخصصة داخل الكليات الأهلية تعنى بإعداد الدراسات والبحوث عن واقع الطلبة (تربوياً واجتماعياً).

٢- دراسة (طاقة ٢٠١٠) :

(الاختلالات الهيكلية في التعليم العالي الأهلي في العراق).

هدف الدراسة : دراسة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها التعليم العالي الأهلي في العراق والاشارة إلى الأسباب التي أدت إلى حدوثها مع الوقوف على السبل الكفيلة بحلها. حيث تناولت الدراسة عينة من الكليات بلغت (١٤) كلية أهلية معترف بها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي شملت (٢٧) قسماً علمياً بمختلف الاختصاصات.

توصلت الدراسة إلى الآتي :

١- إن من أهم الأسباب التي أدت إلى وجود اختلالات هيكلية جدية هو غياب الوضوح الفكري والفلسفي لتحديد مسارات هذا القطاع في المجتمع العراقي.

٢- يتضح أن أكثر الكليات الأهلية يوجد فيها قسم القانون حيث يوجد في ١٢ كلية من مجموع ١٤ كلية إذ شكل هذا القسم من حيث عدد الطلبة الملتحقين فيه ما نسبته ٢٥% من مجموع الطلبة الكلي الذين يدرسون في باقي أقسام الكليات اي إن ربع الكليات الأهلية قسم القانون.

٣- إن أغلب الكليات الأهلية لم تفتح أقسامها على أساس دراسة أو خطة مركزية أو تصورات واضحة وليس لها علاقة مباشرة في عملية التنمية.

٤- وجود اختلالات على مستوى الكلية الواحدة وأقسامها العلمية من حيث العلاقات الترابطية بين عدد الأستاذة والقاعات الدراسية والمختبرات كذلك على مستوى عدد التدريسيين من حملة شهادة الدكتوراه والماجستير.

كما أوصت الدراسة بالآتي :

١- اعتماد نظام الجودة في الكليات الأهلية والعمل على توفير كل مستلزمات إنجاح هذا النظام.

٢- تشكيل لجنة متابعة من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على أن يشارك فيها عدد من أساتذة الكليات الأهلية لغرض تحديد الاختلالات الهيكلية والعمل على حلها وفق منظور علمي.

٣- قيام كل كلية بإعداد خطط مناسبة لتطوير عملها وتطوير الموارد المادية والبشرية لها من أجل الحد من الاختلالات الهيكلية.

٣- دراسة (البدري وسلمان ٢٠١٠) :

(تغيير اتجاهات طلبة الكليات الأهلية في العراق للأعوام ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨)

هدف الدراسة : الكشف عن صورة التوزيع الحالي للجامعات والكليات الأهلية في العراق.

وينطلق من فرضية مفادها : أن التوزيع الجغرافي للكليات الأهلية وأقسامها وأعداد الطلبة المقبولين فيها نتيجة اتجاه غير مخطط له تخطيطاً علمياً وفق حاجة البلد من ناحية أعدادهم وتخصصاتهم.

توصلت الدراسة إلى النتاج الآتية :

١- إن توزيع الكليات الأهلية تركز معظمها في بغداد والتي ضمت (٩) كليات من مجموع (٢٢) كل في كل العراق. كما ضمت (٤٢) قسماً علمياً من مجموع (٥٩) قسماً وقد تزايد عدد الكليات التي يغلب عليها الطابع الديني بعد عام ٢٠٠٤ مما يبين طبيعة التوجه في التعليم نحو العلوم الدينية.

٢- إن الأزمات الداخلية التي مر فيها العراق بعد عام ٢٠٠٤ وهي السنة التي أعقبت احتلال العراق أثرت في واقع التعليم العالي الأهلي وعلى عدة محاور منها : التراجع الذي شهد معدل نمو الطلبة الملتحقين في الكليات الأهلية للعامين الدراسيين (٢٠٠٣-٢٢٠٤) و(٢٠٠٤-٢٠٠٥) إذ لم تتجاوز نسبتهم (٣٣,٣%) فضلاً عن تراجع نسب الإناث الدارسات فيها. وقد انخفضت نسبة الطلبة العرب إلى (٠,٣%) من مجموع الطلبة يضاف إلى ذلك إغلاق الدراسة المسائية في الكليات الحكومية والأهلية بعد العام الدراسي (٢٠٠٤-٢٠٠٥) ومثلما لعبت الأزمات الداخلية والأوضاع غير المستقرة دوراً سلبياً في حجم الطلبة الدراسين في الكليات الأهلية نجد أن

استقرارها وخاصة على الصعيد الأمني قد ظهرت ثماره في العام الدراسي (٢٠٠٧-٢٠٠٨) إذ ارتفع معدل نمو الطلبة في الكليات الأهلية ليصل إلى (١٣,٣%) فضلاً عن تزايد نسبة الإناث في الالتحاق بالكليات الأهلية.

٤- دارسة (حافظ وحسين، ٢٠١٢) :

(واقع تقييم أداء التدريسيين في الكليات الأهلية – دراسة تحليلية لعينة من الكليات الأهلية العراقية)

هدف الدراسة :

١- بلورة إطار نظري عن مفهوم تقييم الأداء والعناصر المؤثرة فيه.

٢- دراسة الواقع الراهن لعملية تقييم الأداء عن طريق دراسة تحليلية على عينة من الكليات الأهلية العراقية باعتماد استمارة تتضمن عدد من المحاور في تقييم أداء أعضاء الهيئة التدريسية.

٣- تشخيص السلبيات ومشاكل تقييم الأداء وتحليلها.

٤- طرح التوصيات التي تساعد متخذ القرار والقيادات الجامعية العليا لدعم مواطن القوة وتجاوز مواطن الضعف.

٥- التعرف على نتائج تقييم أداء التدريسيين.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

١- انخفاض أعداد التدريسيين ممن يحملون لقب أستاذ وأستاذ مساعد في الكليات الأهلية.

٢- معظم التدريسيين في الكليات الأهلية هم من حملة لقب مدرس مساعد حيث تصل نسبتهم إلى ٥٠%.

٣- ضعف الاهتمام بالترقيات العلمية في الكليات الأهلية.

أما أهم التوصيات التي تطرقت اليها الدراسة هي :

١- تشجيع التدريسيين للترقية إلى ألقاب علمية أعلى واستقطاب الأساتذة من خارج الكلية لرفع المستوى العلمي للكليات.

٢- التعاون مع الجامعات العراقية الرسمية والعربية وألاجنبية لتطوير آليات العمل للكليات الأهلية.

٣- تشجيع التدريسيين على كتابة البحوث والتأليف والترجمة.

٤- العمل على تطبيق المعايير العالمية الخاصة بالجودة والاعتماد لما لها من آثار إيجابية على الأنشطة المختلفة في الكليات.

٥- دراسة (الوردي ٢٠١٤) :

(تأهيل خريجي الكليات الأهلية لسوق العمل)

هدف الدراسة : مساعدة خريجي الكليات الأهلية للحصول على فرص عمل من خلال دراسة سوق العمل الحالية والمرتقبة والتحري عن مواصفات متميزة في تأهيل طلبة الكليات الأهلية تحقق لهم ميزة تنافسية عن نظرائهم من الخريجين.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج :

١- تعود معضلة بطالة الخريجين إلى التوسع المستمر في استحداث المزيد من الكليات والمعاهد (الرسمية والأهلية) في العراق، دون أن يقترن ذلك باستشراف الطاقة الاستيعابية لسوق عمل الخريجين بمعنى أن خطط التوسعات تفتقر إلى النبض التسويقي الذي يؤمن فرص عمل لمخرجات منظومة التعليم العالي الأهلي.

٢- تدني المعدلات للمنخرطين في الدراسة في الكليات الأهلية قياساً إلى نظرائهم في الكليات الرسمية مما يعقد من مهمة ومسؤولية الكليات الأهلية في تأمين الرصانة العلمية لمتطلبات الدراسة فيها.

٣- تتسم المناهج الدراسية للأقسام العلمية بالنمطية بسبب تبعيتها للهيئات القطاعية التي تحدد المواد الدراسية والمفردات مما يفقد الأقسام العلمية استقلالتها ويحد من نزعة الابداع والتنويع فيها.

ومن أبرز توصيات الدراسة الآتي :

١- ينبغي أن تقترب خطط التوسعات في منظومة التعليم العالي في العراق بدراسات تفصيلية تستشرف أوجه تشغيل الخريجين في الاختصاصات المختلفة.

٢- ينبغي أن تتولى الكليات الأهلية بنفسها متابعة مستجدات سوق عمل الخريجين الحالية منها والمرتقبة، وتصميم مناهجها في ضوء متطلبات تلك المستجدات.

الفصل الثالث

واقع الكليات الاهلية

- **الرصانة العلمية للكليات الاهلية:**

الرصانة لغةً: اكمال الشيء واتقانه واحكامه. ومن هنا فان الرصانة العلمية للمؤسسة الجامعية انما يتجلى – في نهاية المطاف – في المواصفات النوعية الاختصاص لخريجيها، ومؤهلاتهم للتعامل مع المهام التي سيكلفون وظائفهم، والمشاكل التي سيتصدون لمعالجتها، كل في مجال عمله.

وحين نتصدى للرصانة العلمية للكليات الاهلية لا يفوتنا المستوى المعرفي لمدخلاتها.

- **المستوى العلمي للطلبة المقبولين:**

من المعلوم ان المعدلات الدراسية للذين يلتحقون للدراسة في الكليات الاهلية هي أقل – على وجه العموم – من معدلات نظرائهم طلبة الكليات الحكومية. وهو ما يمثل اشكالاً معقداً تواجهه الكليات الاهلية. ويساور بعض الطلبة الشعور ان لهم دالة على الكلية الاهلية بتمويل انشطتها بواسطة الاقساط الدراسية التي يسددونها، ويتعين على الكلية مقابل هذه الدالة ان لا تشدد عليهم في المتطلبات العلمية، وان تكون سخية في الدرجات الامتحانية. هذا ما يقع فيه بعض الطلبة وذويهم وحرى بالكلية ان تتصدى له وتثقف بما يفنده. أقر أنها معادلة صعبة تطرح امام مشروع يعتمد في تمويله على الاقساط التي يسددها الطلبة، بينما تتوخى المؤسسة العلمية الحفاظ على رصانتها العلمية. (الوردي، ٢٠١٤، ص٥)

- **ربط النظرية بالتطبيق:**

ان المعلومات التي يضخها التدريسيون للطلبة ينبغي ان تكون مدعومة بالامثلة والمعطيات العملية من حيثيات واقع الاختصاص المعني. وهو ما يظفي على المعلومة النظرية الكثير من الحيوية، وهو ما يبعث على تفاعل الطلبة مع المادة النظرية، ويتعين على الاقسام العلمية ان تحث التدريسيين على تطوير المنهج العلمي والتطبيقي في المحاضرات التي يلقونها على الطلبة .

اعادة النظر بالمناهج الدراسية:

دأبت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على اعتماد اسلوب الهيئات القطاعية في تصميم المناهج والمفردات الدراسية للاقسام العلمية المتناظرة في الكليات الحكومية والاهلية كافة، الامر الذي قاد الى تنميط مخرجات التعليم العالي. واصبحنا أمام نسخ منمطة من الخريجين. وقد حال هذا التنميط دون ابداع الكليات في تصميم مناهجها ومفرداتها، ولم يساعد ذلك على بلورة الشخصية العلمية المستقلة للاقسام العلمية في الكليات المختلفة. وقد جاءت الامتحانات المركزية للمرحلة الرابعة من الكليات الاهلية تكريسها لهذا التنميط.

لقد ورثنا النظام الشمولي السابق نزعة "عسكرة التعليم" في العراق ولم يعد من المنطقي في العهد الديمقراطي الجديد ان نتبع نفس الاسلوب ونغفل مبدأ التنوع والتعدد. ويحتاج هذا الموضوع الى وقفة متأنية تعامل فيها منظومة التعليم العالي بوصفها منظومة متفرعة من المنظومة الاجتماعية والسياسية في البلد. اذ ان العراق

قد تراجع من حيث منظومة الحكم وادارة المجتمع عن الاساليب المركزية الشمولية لذا لا يمكن لمنظومة التعليم العالي الا ان تساير المستجدات، وان تكون في طليعة المتأثرين بها.

(الوردي، ٢٠١٤، ص٦-٧)

- التعليم العالي بين التخطيط والتسويق:

ان ازدياد اعداد بطالة الخريجين تشير الى ان خطط التعليم العالي احادية الجانب بمعنى انها تنحو نحو التوسع في الجامعات والكليات والمعاهد (الحكومية والاهلية) بينما يفترض ان تستشرف السوق الملائم لمخرجاتها.

التعليم العالي منظومة متفرعة من المنظومة الاقتصادية والاجتماعية في العراق. ما يملي ان تكون خطط التعليم العالي جزءاً من خطة شاملة للبلد.ان خطط وتوسعات منظومة التعليم في العراق لا تقوم على اسس تسويقية تستشرف فرص تشغيل مخرجاتها بينما يفترض بالتخطيط والتسويق ان يمثلان وجهين لعملة واحدة. والقصورفي التخطيط ينعكس على التسويق وهو ما يبدو جلياً في زيادة كبيرة في عرض مخرجات التعليم العالي قياساً الى محدودية الطلب عليها في سوق العمل.في ضوء هذا الواقع الملتبس لسوق عمل الخريجين، يدفعنا الى لن نتلمس المواصفات النوعية لبرامج تأهيل الطلبة في الكليات الاهلية، ما يقيض لهم ميزة تنافسية في سوق العمل للحصول على فرص افضل في التشغيل.

(الوردي، ٢٠١٤، ص٩)

مشكلات التعليم الجامعي الاهلي:

يعاني التعليم الجامعي الاهلي من مجموعة مشكلات وتحديات تقف حائلاً امام تطورها وتقدمها لذا اصبح التصدي لهذه المشكلات جزءاً من عملية اصلاح التعليم العالي عبر تشخيص مفاصل الضعف في هذا القطاع وطرح الحلول والمعالجات الكفيلة بما يمكنها لعب دور ايجابي في تخريج نخبة نافعة ومنتجة للمجتمع.

من اهم مشكلات التعليم الجامعي الاهلي:

١- نقص الكوادر التدريسيين في كثير من الاختصاصات وخاصة العلمية وعدم استقراره سنوياً. وذلك نتيجة لهجرة الكثير من الكفاءات العلمية خارج البلد نتيجة لما تقدمه بعض الجامعات العربية في دول الجوار – امتيازات مادية ومعنوية دفع الكثير من هذه الكفاءات الى الاتحاق بتلك الجماعات في دول الجوار مما احدث نقصاً واضحاً في الكثير من الاختصاصات الطبية والهندسية والادارية والمحاسبة فأضطرت بعض الكليات الاهلية الى غلق بعض الاقسام العلمية لعدم توفر التدريسيين من ذوي الالقاب العلمية اللازمة لاستمرار عمل هذه الاقسام او لفتح اقسام جديدة حسب شروط وتعليمات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

٢- اغلب الكليات والجامعات الاهلية لا تملك ابنية (مملوكة لها) والبنايات التي تشغلها حالياً غير مناسبة، لانها لم تصمم كأبنية جامعية تتناسب مع التطور الكمي النوعي لهذه الكليات لذلك اصبحت اغلب الكليات الاهلية تعاني من نقص مستمر في القاعات الدراسية والمرافق الادارية والتي لا يتناسب عددها حالياً مع الاعداد المتزايدة للطلبة.

٣- نقص في المختبرات والتجهيزات الاخرى المكملة لعمل المختبر في بعض الاقسام للكليات الاهلية مما يشكل خللاً واضحاً في التطبيقات العملية لدى الطلبة.

(طاقة، ٢٠٠٥، ص١٧٧)

٤- عدم الاستقرار في سياسة القبول في الجامعات والكليات الاهلية سنوياً. ويرجع سبب ذلك الى عدم تحديد اهداف كمية ونوعية للتعليم الجامعي الاهلي عندما تعد وزارة التعليم العالي خطة القبول في الجامعات الرسمية سنوياً.. كذلك في ضوء عدم التنسيق والتعاون المسبق في هذا المجال تعاني الكليات الاهلية من انخفاض نسب القبول سنوياً وهذا يؤثر سلباً على مؤشرات ميزانيتها المالية التخمينية السنوية ومن ثم يحول دون تحقيق اهدافها المالية والمادية والتربوية المحددة سنوياُ في هذه الخطط، وبالتالي ان هذا الفاقد البشري المتحقق نتيجة انخفاض نسب القبول يؤدي بالنتيجة الى عدم استغلال الطاقات المتاحة في الكليات الاهلية بشكل اقتصادي وكذلك عدم استغلال المصادر التعليمية المتوفرة في البيئة المحلية او باستخدام وسائل وادوات تعليمية باهضة الثمن نسبةً للوسائل المتاحة مما يفضي بالتالي الى ارتفاع كلفة التعليم الجامعي الاهلي عن طريق زيادة نسبة (الاجور الدراسية) التي تحددها الكلية الاهلية.

(طاقة، ٢٠٠٥، ص١٧٨)

٥- أن التعليم العالي الأهلي يعاني من اختلالات هيكلية كثيرة ولاسيما في العلاقات الموجودة بين العناصر الاساسية للعملية التعلمية ومستلزماتها المادية والبشرية وهذا الاختلال هو نتيجة عدم الوضوح الفكري والفلسفي لتحديد مسارات هذا القطاع في المجتمع ذلك ادى الى عدم وجود استراتيجية لهذا القطاع المهم في عملية التنمية . كذلك الظروف والاحداث الصعبة التي مر بها العراق منذ عام ٢٠٠٣ والى يومنا هذا كانت سبباً كبيراً في حدوث مثل الاختلالات. كذلك عدم وجود اي تحديث على قانون الكليات الأهلية رقم (١٣) لسنة (١٩٩٦) المعدل والذي لم يعد يتماشى مع التطورات الحاصلة في المجتمع والعالم. فضلاً عن تعدد التوجيهات والتعليمات التي تواجه التعليم العالي الأهلي وتناقضها مع بعضها, اسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في زيادة هذه الاختلالات. هذا كله ادى الى وجود سلبيات أثرت سلباً على سمعة التعليم العالي الأهلي بشكل أو بأخر.

(طاقة, ٢٠١٠, ص٣)

الاستنتاجات:

١- ان تدني المعدلات للمنخرطين في الدراسة في الكليات الاهلية قياساً الى نظرائهم في الكليات الرسمية يعقد من مهمة ومسؤولية الكليات الاهلية في تأمين الرصانة العلمية لمتطلبات الدراسة فيها.

٢- المناهج الدراسية في كليات العراق (الحكومية والاهلية) تتسم بالنمطية بسبب تبعيتها للهيئات القطاعية التي تحدد المواد الدراسية والمفردات. وهو ما يجعل اسلوب الدراسة على نمط واحد وبالتالي يفقد الاقسام العلمية استقلالهم ويحجم من روح الابداع والتنويع لديهم.

٣- ان اغلب اختصاصات الكليات الاهلية تتمثل في العلوم المالية والادارية والقانونية,هذا فضلاً عن اهتمام الكليات الاهلية بعلوم الحاسبات وهندسة البرامجيات وبحوث العمليات، ويأتي هذا انسجاماً مع الثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم والتي ابتدأت قبل سنوات قليلة. كما تم في الاونة الاخيرة فتح اقسام العلوم الصرفة مثل الطب والصيدلة والهندسة وهذا المؤشر جيد لتطور الاقسام العلمية في هذه الكليات.

٤- من حيث التوزيع الجغرافي للكليات الاهلية نلحظ اكثر من ٥٠% منها تتركز في بغداد، في حين ان حسن التوزيع يتطلب ان تؤسس في المحافظات التي تفتقر الى التعليم الجامعي.

الوسائل والاساليب المقترحة لمعالجة مشكلات التعليم العالي الأهلي:

وللارتقاء بمؤسسات التعليم الجامعي الاهلي وتجاوز المشكلات التي يعاني منها نقترح الوسائل والاجراءات الاتية وهي بمثابة توصيات ايضآ

١- ضرورة اجراء دراسات لقياس كفاءات اداء النشاط التعليمي للكليات الاهلية على مستوى القطر وتحديد مؤشرات الاداء الفعلي لهذه الكليات في المجال التربوي والعلمي.

٢- العمل على دراسة امكانية استقدام ملاكات تربوية من الجامعات الرسمية في بعض الاختصاصات العلمية النادرة والمتميزة ورفدها للكليات الاهلية لتدعيم مسيرة رفع المستويات النوعية للكليات علماً ان الية استقدام الملاكات التدريسية من الكليات الرسمية فيه الكثير من الشروط التي تحتاج الى اعادة صياغة من قبل الوزارة لتسهيل اجراءات تدريس الاساتذة في الكليات الاهلية.

٣- ضرورة اعطاء الكليات الاهلية الاستقلالية في حرية اختيار المفردات والمناهج الدراسية يتناسب وخصوصية هذه الكليات والتطور العلمي والنوعي فيها وعدم تقيدها في السياقات المعمول بها بالكليات الرسمية المناظرة.

٤- استحداث وحدات ارشاد تربوي داخل الكليات الاهلية اسوة بالجامعات الرسمية، تعنى باعداد الدراسات (البحث عن واقع الطلبة (تربوياً واجتماعياً) ومعرفة الاسباب التي تدفع البعض منهم نحو التسرب وعدم الالتزام بالدوام الرسمي للخروج بمؤشرات يمكن على اساسها وضع الاجراءات التي من شأنها ان تحد من السلوكيات السلبية لدى الطلبة.

٥- معظم الكليات الاهلية لا تعقد مؤتمراً سنوياً تقويمياً لمناقشة مدى تحقيقها لاهدافها ومناقشة مسيرة الكلية خلال عام وخطة العمل للعام القادم. لذلك يجب ان يكون للكيات هذه الوقفة السنوية التقويمية كذلك عقد اللقاءات الدورية مع الكليات الاهلية الاخرى لتبادل وجهات النظر في القضايا المشت

٦- العمل على تطبيق المعايير العالمية الخاصة بالجودة والاعتماد لما لها من اثار ايجابية على الانشطة المختلفة في الكليات.

٧- على التدريسيين في الكليات الرسمية عامة والاهلية خاصة شد الطلبة الى المادة النظرية اكثر حيث يتعين على التدريسيين التركيز على الامثلة التطبيقية من واقع قطاع التخصص المعني، وهو ما يقود الى تنمية الجانب التطبيقي العلمي في المعارف النظرية التي تقدم للطلبة.

٨- على كل الكليات الاهلية متابعة مستجدات سوق العمل الحالية والمتوقعة وتصميم مناهجها ومفرداتها الدراسية في ضوء متطلبات تلك المستجدات بما في ذلك استحداث اقسام نوعية اكثر جذباً للطلبة وان لا يكون التعليم الاهلي نسخة مكررة من التعليم العالي الرسمي فالكليات الاهلية عليها التميز في المناهج والاختصاصات ونظام الدراسة.

٩- على الدولة دعم الكليات الاهلية معنوياً من خلال تقديم القروض والمنح التي تسددها الكليات الاهلية على اقساط وشمول المؤسسات التعليمية بمبدأ الاعفاء الضريبي وما شابه، فضلاً عن شمول التدريسيين والعاملين في المؤسسات التعليم الاهلية بالامتيازات والحقوق التي يتمتع بها اقرانهم في مؤسسات التعليم العالي الرسمي.

١٠- لابد للكلية والجامعة الاهلية ان تكون لها بناية مؤهلة وفق المعايير المعمارية للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وذلك كشرط رئيسي للموافقة على تأسيسها والاعتراف بها.

١١- يجب وضع ترتيب سنوي للجامعات والكليات للتعريف بمستوياتها العلمية والاكاديمية على غرار الترتيب العالمي للجامعات باخذ بنظر الاعتبار المعايير الاكاديمية المتعارف عليها بالاضافة الى اجور الدراسة وملائمة البنايات والمرافق. وهذا الترتيب سيعطي تصوراً واضحاً للطلبة الجدد عند اختيارهم للكلية التي يرغبون بالدراسة فيها.

١٢- يجب أن لايكون التعليم الاهلي صورة طبق الاصل من التعليم الرسمي الحكومي بل يجب اعطاءه الفرصة للتجديد والتنوع والمرونة والثقة حتى نستطيع أن نقارن بين المخرجات وبذلك نستطيع الحكم على المخرجات والنتائج والمتغيرات التي احدثها التعليم الأهلي.

١٣- اعادة النظر في الأختلالات الهيكلية وسبل معالجتها على مستوى كل كلية أهلية.

١٤- يجب ان لا يكون التعليم الاهلي صورة طبق الاصل عن التعليم الرسمي الحكومي بل يجب اعطاءه الفرصة للتجديد والتنوع والمرونة والثقة حتة نستطيع ان نقارن بين المخرجات وبذلك نستطيع الحكم على المخرجات والنتائج والمتغيرات التي احدثها التعليم الاهلي.

١٥- اعادة النظر في الاختلالات الهيكلية وسبل معالجتها عل مستو كل كلية اهلية.

***مقترحات لدراسات مستقبلية:-**

١- تطور التعليم الاهلي الاولى في العراق واثره في المسيرة التعليمية.

٢- منافسة خريجي الكليات الاهلية لخريجي الكليات الحكومية في سوق العمل.

٣- التطبيقات الاجرائية لضمان الجودة في التعليم الجامعي الاهلي.

٤- اجراء دراسة لمعرفة مدى توفر الشروط المناسبة في انشاء وافتتاح الكليات الاهلية من حيث المباني والمختبرات والاساتذة المختصين.

Abstract

The research aims to acquaint the reality of Privet universities education in Iraq and acquaint of its role and ways to promote it.

The research contains three chapters, the *First Chapter* includes The Importance of Research, the need of the research, the goals of the research and its borders. The *Second Chapter* handles with The Historical Scope of Privet universities education in Iraq and most important previous studies that deal with this topic. The Third Chapter deals with The Reality of Community Privet Universities in Iraq through scientific composure, scientific level of the students admitted in privet education between planning and marketing research and then take main issues of privet universities education and ways to solve these issues.

At the end, complete the research with a few instructions as following:

1- Making studies to measure the capacity of the educational activity of the privet colleges in the country, their levels and to determine the indicators of actual performance of these colleges in the field of education and field of scientific.
2- Work on the applying of international quality standards due to its positive effects on the various activities in the community colleges.
3- It is necessary to give private universities some independence to choose curriculum syllabus that adequate with the privacy of these universities.
4- Privet colleges follow-up development of the current and the projected design curricula and academic vocabulary of the labor market in the light of these developments.

المصادر

١- البدري، منذر عبدالمجيد وسلمان، ندى نجيب (٢٠١٠) تغيير اتجاهات طلبة الكليات الاهلية في العراق للاعوام (٢٠٠٠- ٢٠٠٨)، مجلة ديالى، العدد الثالث والاربعون.

٢- بركات، زياد عوض، احمد (٢٠١١) واقع دور الجامعات العربية في تنمية مجتمع المعرفة من وجهة نظر عينة من اعضاء هيئة التدريسيين فيها، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد ٥٦ سنة ٢٠١٠

٣- جمهورية العراق، جريدة الوقائع العراقية رقم ١٨٩١ في ١٩٧٠/١٠/٢٢

٤- حافظ، عبد الناصر وحسين، وليد حسين (٢٠١٢) واقع تقييم اداء التدريسيين في الكليات الاهلية دراسة تحليلية لعينة من الكليات الاهلية العراقية، مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية/ المجلد ٨ العدد ٢٥/ ٢٠١٢

٥- حسين، انتصار عباس، (٢٠١١) الكفاءة الداخلية الانتاجية (الاهدار) للتعليم العالي الاهلي من وجهة نظر التدريسيين، جامعة بغداد/ كلية التربية للبنات رسالة ماجستير غير منشورة

٦- الربيعي، محمد (٢٠١٤) كيف يمكن انقاذ التعليم الاهلي من مأزقه الانترنت/ موقع كتابات في الميزان.

٧- شرفي، ساجد (٢٠٠٨) دور الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع. مركز الدراسات الايرانية/ جامعة البصرة العدد العاشر

٨- طاقة, محمد (٢٠١٠) الاختلالات الهيكلية في التعليم العالي الأهلي في العراق , ندوت التعليم الأهلي في العراق, اسطنبول, تركيا.

٩- طاقة، محمد، (٢٠٠٥)، فلسفة التعليم الجامعي الاهلي في العراق المضمون والابعاد بحوث المؤتمر العلمي الثاني/ جامعة اهل البيت (عليهم السلام) العراق، كربلاء

١٠- العلاف، ابراهيم خليل (٢٠٠٩) التعليم الاهلي العالي في العراق.. واقعه واشكالياته، ميدل ايست اونلاين

١١- المهداوي، وفاء جعفر. (٢٠١٠) المدارس الاهلية في الميزان الاقتصادي/ المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة الثامنة – العدد السابع والعشرون

١٢- ناصر، فيحاء حسين (٢٠١٦) مدارس التعليم الاهلي – مزاياها وسلبياتها ومقارنتها بالمدارس الحكومية من وجهة نظر مدرسي المدارس الحكومية، مجلة جامعة بابل، مجلد ٢٤، العدد ٤

١٣- الوردي، سليم علي، (٢٠١٤) تأهيل خريجي الكليات الاهلية لسوق العمل، مجلة كلية التراث، العدد الرابع عشر